

Abstract:

Our research paper was primarily concerned with examining ways and solutions to the problem of the short deposit structure of Islamic banks. After a simplified presentation of the reality of the general deposit structure at a number of Islamic banks, and then a statement of the most important motives that resulted in that reality, the study concluded that there is a clear dominance of short-term deposits, and that Islamic banks were not the only makers of the current situation, but rather this occurred with the contribution of internal and external parties. The study also led to the existence of broad possibilities for the trend towards extending deposit maturities, through a number of procedures, such as awareness and education, and encouraging the linking of savings and deposits to assets with potentially high performance, carrying out basic institutional reforms, expanding as much as possible in establishing and promoting investment projects, and a number of other possible solutions.

Keywords: short-term deposits, long-term deposits, Islamic banks, individual sector, financing.

JEL Classification Codes: D10, D14

تعدّ مسألة تمديد هيكل استحقاق الموارد المائيّة، بشكلٍ مُستدام، واحدة من المسائل التي أضحّت محلّ عناية واهتمام بالغين من لدن الهيئات والمؤسّسات الصّانعة للقرار على المستوى المحلّي والدولي، حيث عُقدت لها العديد المؤتمرات-مثل المنتدى الاقتصادي العالمي المنعقد عام 2011 حول مستقبل الاستثمار طويل الأجل- ونُسجت حولها الكثير من الدراسات والتقارير- كما هو الحال بالنسبة لتقرير التنمية المالية العالمية لعام 2015 حول التمويل طويل الأجل، ومن قبلُ تقرير مجموعة الثلاثين بخصوص الاستثمار طويل الأجل والنمو الاقتصادي (عام 2013)- خصوصاً خلال العقد الماضي. ويأتي التركيز الكبير على هذه المسألة على خلفية أن ثمة حاجة كبيرة ومُتزايدة لتخصيص أموال ذات آفاق طويلة للاستثمار لتوسيع الاستدامة والقدرة الإنتاجية للاقتصاد الحديث-فعالاً ما يُنظر إلى التمويل طويل الأجل على أنه مُحرك مهمٌ للتنمية الاقتصادية المستدامة ويُساعد على التحوّل الهيكلي، وعلى تمويل استثمارات البنية التحتية ودعم الميزانية، هذا فضلاً عمّا يُحدثه، بطبيعته، من استقرارٍ حميد على مستوى الاقتصاد، وما يضمنه من مزايا عديدة سواء بالنسبة للشركات أو الأسر-، خصوصاً في ظلّ التوجّه والسعي للحثيث للمجتمع العالمي نحو تجسيد التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة (أجندة 2030).

ولمّا كان النظام المالي هو المجمع الذي تتدفق إليه الموارد من مُختلف مصادرها، بما في ذلك القطاع العائلي وقطاع الشركات والحكومة، والوعاء الذي تتوزّع منه تلك الموارد، تارةً أخرى، إلى القطاعات الفاعلة في الاقتصاد، وكانت المصارف-تحديداً- الوعاء الذي يحوز النصيب الأوفر من مجمل الموارد المملوكة للمجتمع، والممول الأكبر للاقتصاد من جانب آخر، في غالب الاقتصاديات وكان نهجها يقوم -ولا زال كذلك- على تفضيل التمويل قصير الأجل (حتى عند تمويلها للاستثمار طويل الأجل)، وهي الحال ذاتها بالنسبة لباقي أنماط التمويل الأخرى، فإن هذه الأخيرة كانت أولى وأحقّ مؤسّسات ذلك النظام احتفاءً بتلك المسألة-أي مسألة تمديد هيكل الاستحقاق- بالسعي نحو تبنيّ سياسات واتّخاذ تدابير وإجراءات تساعد على تعديل هيكل الموارد والتمويل اتّجاه الآفاق الطويلة الأمد، بما يخدم أجندة مجتمع التنمية، خاصّة وأنّها تملك المقومات وتحوز الخصائص التي تؤهلها لذلك-بشكلٍ أو بآخر- فيما لو قارناها بغيرها من مؤسّسات التمويل الأخرى.

ولا تشدّ المصارف الإسلاميّة عن هذا المطلب، بل هي معنية أكثر من غيرها بذلك. ولا ينقطع الداعي للأمر للأسباب المشار إليها آنفاً وفقط، بل إن مُوجباته أبعدُ من ذلك غوراً، فهي

ليست مجرد وسيط مالي كما هو الحال بالنسبة لنظيرتها، بل هي مؤسسات تنموية تستهدف المشاركة في المشاريع الاستثمارية الإنتاجية، والمجتمعات التي تتوطنها هي أولى بالتنمية وأحق، ولا يُتصور أن يتم تجسيد تلك الصبغة وتحقيق التنمية المتطلع إليها بتمويلات قصيرة الأمد. زد على ذلك أن الحفاظ على المكاسب التي حققتها للآن، وتركيتها، لا يُتصور أن يتم بنفس التهج التي سارت عليه سابقاً لسببٍ وجيه وهو المنافسة المحمومة التي صنعتها نظيرتها التقليدية التي وسّعت نشاطها حتى وصلت إلى فتح نوافذ إسلامية، مما أفقدها شيئاً من المكاسب السوقية. كما أن ركوبها وقبولها بالموارد قصيرة الأجل، دون بذلٍ جهد بغرض تغيير الوضع، يُضعف - بلا شك - قدرتها على تجسيد نموذج التمويل الإسلامي الحق - القائم على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر (ولا تسأل عما يمكن أن يضع عن اقتصاد المجتمعات الإسلامية بتغيير هذا المبدأ عن الواقع العملي) - وتطبيق الأساليب التمويلية التنموية ومبدأ ركوب المخاطر...، ويجعلها مجبرة على تحمّل مساوئ التمويل قصير الأجل كتحمّل مشكلة خلق وتراكم الديون، والقبول بالعوائد الضئيلة وتفويت الاستثمارات المهمة للتنمية المحققة للمكاسب الاقتصادية والاجتماعية... وهلمّ جراً! من المثالب الأخر. لهذا كلّ، ولعلّ أخرى، فإن المصارف الإسلامية مُطالبه اليوم بالاعتناء بمسألة تمديد هيكل استحقاق الإيداعات وبذل فُصارى الجهود في هذا الشأن، خاصّة وأن الوقائع قد بيّنت حقيقة أن التمويل الإسلامي، وبحكم طبيعته، يوفر المكونات الصحيحة لتعبئة التمويل طويل الأجل، ويوفر نظاماً بيئياً قانونياً وتنظيمياً ومالياً ممكنًا.

مشكلة البحث: تواجه المصارف الإسلامية، منذ نشأتها تقريباً، تحديات على أصعدة عديدة، لعلّ أبرزها عدم قدرتها على تجسيد الدور التمويلي وفق ما تصوّره إطارها التأسيسي، أي إمداد الاقتصاد بالتمويلات طويلة الأجل بشكل أساس. وقد تعدّد الأسباب التي حدّت إلى ذلك الوضع، وقد يبرز منها على وجه الخصوص مشكلة طبيعة هيكل الموارد، حيث يجد المتأمل في ميزانيات المصارف الإسلامية أن أكثر تلك المصارف - كانت ولا تزال - تحوز موارد يغلب عليها قصر الأمد، وليس بخافٍ على أحد أن تمويل العملية الانتاجية، التي تمثّل عصب الحياة الاقتصادية والسبيل الأوحّد نحو تعزيز تنمية الاقتصاد ورفاهية المجتمع، لن يتمّ بحالٍ من خلال موارد تمويلية قصيرة المدى.

ولمّا كان النظام التمويلي الإسلامي في أصله يوفر المكونات الصحيحة لتعبئة التمويل طويل الأجل ويوفر نظاماً بيئياً قانونياً وتنظيمياً ومالياً ممكنًا - كما سبق وأشرنا آنفاً -، وكانت ثمة محاولات جادة من لدن المجتمع الإنمائي للتعامل مع مشكلة نقص التمويل للاستثمارات طويلة الأجل عبر الترويج للنشاط لتعبئة التمويل طويل الأمد وتقليل الحواجز التي تقيد توفيره - لدوره الرئيس في تحقيق

التنمية المستدامة المنشودة من قِبَل المجتمع العالمي - فإنه كان لزاماً على المصارف الإسلامية، باعتبارها إحدى المؤسسات - المهمة - المنوطة بمهمة تعبئة المدّخرات والفوائض المالية المتاحة في الاقتصاد الانحراط في هذا المشهد بالعمل على تحسين دورها في توفير تمويلات بعيدة الآفاق للمشاريع التي تدعم أهدافاً أوسع نطاقاً لخدمة الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وذلك من خلال بذل جهود اتجاه هيكل مواردها الحالي - الذي يطغى عليه قصر الأجل - يجعل الجزء الأكبر منه ذا استحقاقات ممتدة. وإذ الأمر كذلك، فإننا نتساءل عن ماهية الحلول والإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تعزز من مستوى وحجم الإيداعات طويلة الأمد بالمصارف الإسلامية ؟.

الفرضيات: ينطلق بحثنا هذا من جملة الفرضيات التالية،

- * يميل الجانب الأكبر من هيكل الودائع لدى المصارف الإسلامية إلى الأجل القصير.
 - * ارتفاع حصّة الإيداعات القصيرة لدى المصارف الإسلامية يعود لأسباب ذاتية تحديداً.
 - * عملية تعزيز الإيداعات طويلة الأجل هي عملية مهمة للغاية بالنسبة للمصارف الإسلامية.
 - * ثمة إمكانيات وآفاق (حلول) رحبة للاتجاه نحو تمديد استحقاقات الودائع لدى المصارف الإسلامية.
- أهمية البحث:** إن الحاجة إلى تمويل استثمارات طويلة الأجل، في العالم عموماً والمجتمعات الإسلامية خصوصاً، ضخمة للغاية لدرجة أن الموارد التي تقدمها الحكومات وشركاء التنمية الآخرون تظلّ غير كافية. وحيث أن الواقع يؤكّد بوضوح على أن أنماط التمويل الحالية تميل إلى تفضيل تمويل الاستثمار في الأصول قصيرة الأجل - على الرّغم من عوائدها الضئيلة -، فإن تمديد هيكل الاستحقاق للتمويل قد بات اليوم، وبلا شك، ضرورة ملحة لمجتمع التنمية. وباعتبار المصارف الإسلامية واحدة من شركاء التنمية في المجتمعات الإسلامية وتميل هي الأخرى إلى تفضيل التمويل قصير الأجل - بقصد أو غير قصد -، بالنظر إلى قصر آجال مواردها، فإنها هي الأخرى معنية بذلك المطلب، ليس لأداء دور تنموي ملموسٍ فقط، بل لتتجاوز الآثار السلبية لممارستها التمويلية على كفاءتها التشغيلية والشرعية... ونحو ذلك. ولهذا فإن البحث في الموضوع له من الدلالة ما يُوجبه.

أهداف البحث: تستهدف ورقتنا البحثية هذه، تحديداً، البحث عن السبيل والحلول التي تمكن المصارف الإسلامية من تمديد استحقاق هيكل مواردها الحالي الذي يغلب عليه قصر الأمد. ويندرج ضمن هذا الهدف العام تحليلٌ مُبسّط وسريع لواقع هيكل الودائع لدى عيّنة مختارة من المصارف الإسلامية، ووقوفٍ على أهم الأسباب التي جعلته على ما هو عليه.

المنهج المتبع: اعتمدنا في إعداد البحث على المنهجين الوصفي التحليلي والاستقرائي. فأما المنهج الوصفي التحليلي فاستندنا إليه لبيان أبعاد المشكلة المتصورة، عبر وصفها وتحليل البيانات الدالة عليها. وأما المنهج الاستقرائي فتمّ استخدامه بغرض استخراج مقترحات وحلول للمشكلة المطروحة.

حدود البحث: أما الإطار المكاني فقد شمل عيّنة من المصارف الإسلامية بمنطقة الخليج والأردن وأما إطارها الزماني فقد تقيّد في سلسلة بيانات زمنية امتدّت من سنة 2004 إلى غاية سنة 2020.

أقسام البحث: سعيًا إلى أن تكون دراستنا مُتّسمة بالموضوعيّة والمنهجية فقد ارتأينا تنظيم مضمونها في مقدّمة ومحاور ثلاث وخاتمة. فأما المقدّمة، فتتضمّن حديثًا مختصرًا عن ضرورة تغيير الواقع الحالي لهيكل الودائع العام للمصارف الإسلاميّة الذي يغلب عليه قصر الأمد تماشيًا مع الطبيعة الخاصّة لتلك المصارف واستثمارًا للوضع العالمي الذي يتحرّك نحو تمديد هيكل استحقاق الموارد تحقيقًا وتجسيدًا لفكرة التنمية المستدامة. ويتناول المحور الأوّل، بأسلوب احصائي تحليلي، فحص الهيكل الحالي العام للودائع لدى عيّنة مختارة من المصارف الإسلاميّة. وأما المحاور الثّاني، فيُعنى ببيان أسباب هيمنة الإيداعات قصيرة الأجل على أشكال الإيداعات الأخرى لدى المصارف الإسلاميّة عمومًا. وأما المحور الثّالث فيهتمّ بطرح عددٍ من السبل والتدابير التي من شأنها تعزيز حصّة الإيداعات طويلة الأجل خصوصًا. وتحتضن الخاتمة أهمّ التّائج التي توصلنا إليها في الدراسة.

أولاً. نظرة تحليليّة على هيكل الودائع بالمصارف الإسلاميّة في الوقت الرّاهن

تعدّد الأجهزة التمويليّة التي تتولّى عملية تعبئة المدّخرات وتجميعها وتركيبها، داخل الاقتصاديات بمختلف أحجامها ودرجة تقدّمها، فتظهر منها المصرفيّة وغير المصرفيّة-كالوعاء التأميني وشركات التمويل... وغير ذلك-. ويتبنّى كلّ جهاز من تلك الأجهزة في أدائه لتلك المهمّة-على التحو المطلوب منه- سياسات وأدوات ومُنتجات. وتعدّ المؤسسات المصرفيّة تحديداً، الوعاء المصرفي الأكثر حضورًا وهيمنةً، خصوصًا في الاقتصادات النامية. وهو وعاء يضمّ في غالب المجتمعات الإسلاميّة-خصوصًا-، شكلين أساسيين من المصارف وهما: المصارف الإسلاميّة والمصارف التقليديّة، ويُساهم كلّ منهما في تعبئة الموارد المالية الطليقة (المملوكة للأسر والشركات) في الاقتصاد، كما يتولّيان مسؤوليّة إعادة توزيعها وفقًا للسياسة الائتمانيّة والاستثماريّة المستندة للحاجات الاقتصاديّة للمجتمع.

وتعتمد مؤسسات ذلك الوعاء في أدائها لنشاط تعبئة وتجميع الأموال من مصادرها المختلفة على ما يُسمّى بالوديعة المصرفيّة. وتتخذ هذه الأخيرة، لدى المصارف الإسلاميّة تحديداً

صوراً أساسية ثلاث وهي: الحسابات الجارية، حسابات التوفير والحسابات الاستثمارية. وتوافق كل من الأولى والثانية، زمنياً، شكل الودائع قصيرة الأجل، في حين تأخذ الثالثة شكل الودائع ذات الأفق الزمني الممتد الذي يزيد عن السنة، وترد على صورتين: حسابات الاستثمار المخصصة أو المحددة وهي التي يختار فيها صاحبها مشروعاً معيناً (يحدده المصرف بعد عمل الدراسات اللازمة) ليستثمر أمواله فيه، ويتحدد ربحه في ضوء الأرباح الفعلية للمشروع المنتقى. وحسابات الاستثمار العامة، وفيها يخول المودعون المصرف استثمار أموالهم في أي مشروع يستصفيه، وتشارك الأموال التي يقدمها أولئك المودعون في صافي النتائج الكلية للتوظيف، دون ربطها بمشروع أو برنامج استثماري معين.

وتتحدد طبيعة الهيكل العام للودائع لدى المصرف بناءً على حجم كل شكل من أشكال الحسابات تلك. ويتحدد تبعاً لطبيعة ذات الهيكل سياسة وتوجهات المصرف الاستثمارية.

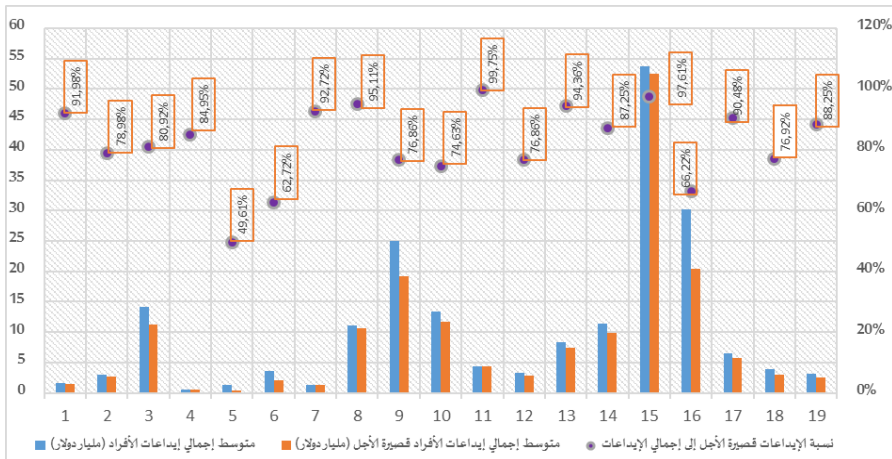
هذا، ولما كنا قد أشرنا، في مدخل الورقة، إلى أن أغلب المصارف الإسلامية تحوز هيكلاً ودائعياً قصير الأمد، فإننا سنحاول في هذا المقام التأكد من هذا الوضع. وسنعمد في بيان ذلك على فحص وتحليل عددٍ من المؤشرات ذات العلاقة والدلالة. وقد اصطفينا لهذا الغرض عينة من المصارف الإسلامية حيث تشمل عينة الدراسة: مصرف البحرين الإسلامي، مصرف الإمارات، مصرف البركة، مصرف السلام، بنك التمويل الكويتي البحريني، البنك الإسلامي الأردني، البنك العربي الإسلامي الدولي الأردني، مصرف أبو ظبي الإسلامي، مصرف دبي الإسلامي، مصرف الإمارات الإسلامي مصرف الشارقة، مصرف الهلال الإماراتي، بنك البلاد السعودي، بنك الجزيرة السعودي، مصرف الراجحي، بنك التمويل الكويتي (الكويت) مصرف قطر الإسلامي، مصرف قطر الدولي الإسلامي، مصرف الريان القطري. وتيسيراً فقد أشر إليها في الأشكال البيانية بالرموز التالية: م1، م2، م3، م4، م5، م6، م7، م8، م9، م10، م11، م12، م13، م14، م15، م16، م17، م18، م19، على التوالي، وتقيّدنا بمجال زمني امتدّ من سنة 2004 حتى سنة 2020.

ونشير قبل أن نُباشر عملية وصف طبيعة هيكل الودائع لدى العينة المختارة، إلى أننا سنعمد في علمية التمييز بين مختلف أشكال الودائع على بند المنتجات أو الحسابات التي تتمّ بها عمليات الإيداع (بشكلٍ خاص). هذا مع العلم أن ثمة مؤشراً مساعداً يمكن أن نتبيّن ونستشفّ من خلاله طبيعة الودائع، وهو أساس التوظيفات (أو الأصول) التي يتمّ استثمار المبالغ فيها، لكن يتوقّف صدق النتائج على مدى اعتماد تلك المصارف لمبدأ التوافق بين الخصوم والأصول. وننوّه كذلك إلى أننا سنحاول أن نقتصر في دراسة الهيكل على الودائع المتدفقة عن قطاع الأفراد تحديداً، لكونه القطاع الأقدر على ممارسة عملية الادّخار (=الإيداع) - باعتبار أن دخله غالباً ما يفوق إنفاقه

المخطّط، على عكس قطاع الشركات-، وباعتباره القطاع الذي يمتلك النصيب الأوفر والأكبر من إجمالي المدّخرات المحليّة في معظم البلدان كما يُشير إلى ذلك أغلب الباحثين في هذا المجال. ووفقاً للأساس الأول، وكما أشرنا سلفاً، فإن من الواضح أن كلاً من الحسابات الجارية وحسابات التوفير يدخلان في نطاق دائرة الودائع ذات الأجل القصير، وأما الحسابات الاستثماريّة فتندرج ضمن شكل الودائع طويلة الأمد، طبعاً إذا زاد أجلها عن 5 سنوات، أمّا إذا كان أجلها يتراوح بين السنة والخمس سنوات فهي عندئذ تمثّل ودائع متوسّطة الأمد.

بداية، وبالحدّث عن جانب الفعالية في جذب الودائع (المتدفّقة عن قطاع الأفراد تحديداً) بمختلف أشكالها، فإنه يتبيّن لنا بالتمعّن في الشكل رقم 01 أن ثمة تفاوتاً كبيراً بين مُختلف مصارف العيّنة -بل وحتى بين مصارف البلد الواحد- في القيام على ذلك الجانب، ويتجلّى ذلك بشكلٍ واضح جداً من خلال حجم الودائع المتجمّعة على مستوى كلّ مصرف. فينفرد وفقاً لذلك مصرف الراجحي في الرّيادة بحجم ودائع تجاوز 53 مليار دولار في المتوسط، يليه في ذلك كلّ من مصرف بيت التمويل الكويتي ومصرف دبي الإسلامي بمستوى 30 و25 مليار دولار في المتوسط على التوالي. وبمقدار انحصر بين 14 و11 مليار دولار نجد كلاً من مصرف البركة البحريني ومصرفي أبو ظبي والإمارات الإسلاميين ومصرف الجزيرة. وبحجمٍ أقلّ بكثيرٍ مُقارنة بما هو عليه الحال لدى المصارف السّابقة، ثمة 9 مصارف أخرى لم يتعدّ فيها حجم ودائع الأفراد، بمختلف أنماطها، مستوى 4 مليار دولار في المتوسط.

الشكل رقم 01: شكل يوضّح متوسط إجمالي الموارد المتدفّقة عن الأفراد وحجم الموارد قصيرة الأجل لدى عيّنة مختارة من المصارف الإسلاميّة خلال الفترة 2004 - 2020

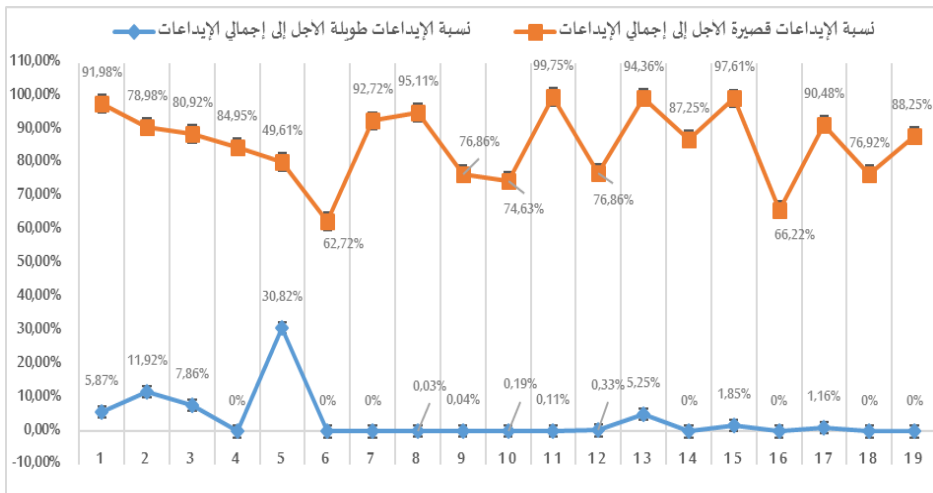


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف الإسلاميّة محل الدراسة.

وبالانتقال إلى بحث الغرض الأساسي الذي نؤمّه من هذا المحور، وهو تحليل هيكل الودائع لدى المصارف الإسلامية، فإنه واعتماداً على ما هو مصوّر في الشكل رقم 01، يتّضح لنا، على نحو العموم، أن ثمة فعلاً هيمنة للإيداعات قصيرة الأجل، ممثلة في الحسابات الجارية والودائع الاستثمارية قصيرة الأمد التي لا يزيد مداها الزمني عن السنة، على مجمل ودائع قطاع الأفراد لدى مصارف العينة المدروسة، حيث يفوق متوسط هذا النمط من الإيداعات 76% لدى أكثرها (تحديداً عند 15 مصرفاً من أصل 19)، ويتراوح متوسطها بين 74% و62% عند الباقي. ويشدّد عن ذلك الوضع مصرف وحيد فقط، وهو مصرف التمويل الكويتي البحريني، حيث قارب متوسط نسبة الإيداعات القصيرة إلى المجلد حد الـ 50%.

وتتّضح هذه الهيمنة أيضاً من خلال قراءة وضع الإيداعات طويلة الأمد، حيث يظهر لنا من خلال الشكل رقم 02 أن هذا الشكل من الودائع كان شبه غائب تماماً عند أكثر مصارف العينة، بدليل أن نسبة الودائع طويلة الأجل إلى مجمل الإيداعات لم تتخطّ معدّل 8% لدى 17 مصرفاً من أصل 19 مصرفاً مدروساً. بل إن هذه النسبة كانت معدومة لدى 7 مصارف، ممّا قد يحمل دلالة بيّنة على حقيقة قصر هيكل الودائع لدى هذه المصارف بالمجمل. وثمة استثناء يخصّ كلاً من مصرفي الإثمار وبيت التمويل الكويتي البحريني، حيث وصلت النسبة حدود 12%، وكان الوضع أفضل على نحو كبير لدى المصرف الثاني حيث كان ثلث حجم الودائع -تقريباً- ذا أمد طويل.

الشكل رقم 02: شكل يوضّح متوسط نسبة الإيداعات الطويلة والقصيرة إلى إجمالي الإيداعات لدى عينة مختارة من المصارف الإسلامية خلال الفترة 2004-2020

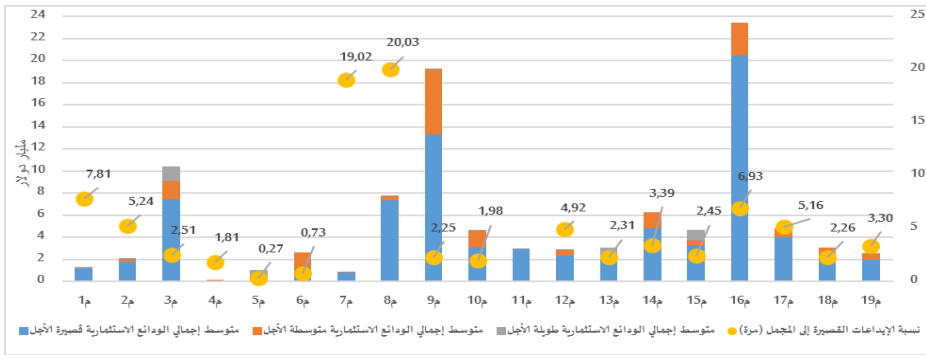


المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة.

هذا، ومع قطعية الدلالة التي تحملها المؤشرات السابقة في الحُكم على طبيعة هيكل الودائع لدى المصارف الإسلامية محل الدراسة فإنه قد كان في الوُسع الاستدلال على ذلك أيضاً، وبشكلٍ مُسبق، من خلال الفحص الزمني لبند الحسابات الاستثمارية تحديداً.

فيظهر من خلال الشكل رقم 03 أن هذه الحسابات كانت في غالبها ذات أجل قصير حيث فاق حجم القصير منها، الطويل والمتوسط معاً، بأكثر من أربعة أضعاف لدى 8 مصارف من مصارف العينة، وبأكثر من الضعفين لدى أغلب باقي المصارف، وهذا إن دلّ على أمر فإنّما يدلّ على حقيقة هيمنة الإيداعات القصيرة الأجل على هيكل وودائع المصارف الإسلامية محلّ الدراسة وذلك على الرّغم من أن الإطار النظري لهذه الأخيرة يُشير إلى ضرورة كون ذلك الشكل من الودائع ذا أجل طويل تماشياً مع طبيعتها الاستثمارية.

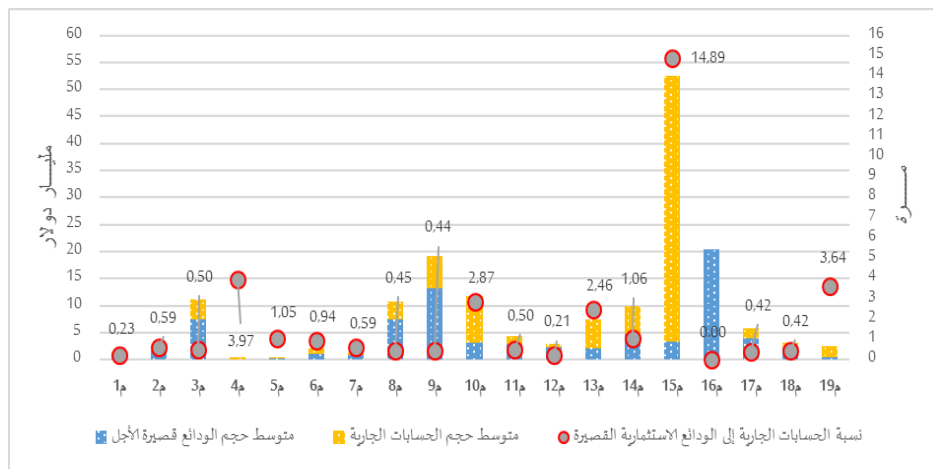
الشكل رقم 03: شكل يوضّح متوسط إجمالي وودائع الأفراد الاستثمارية بمختلف مُددها لدى عينة المصارف الإسلامية المدروسة خلال الفترة 2004-2020



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة.

هذا، وبتركيز الحديث عن هيكل الإيداعات قصيرة الأجل تحديداً، فإنه يتبيّن من خلال الشكل رقم 04 أدناه، أن هذا النمط من الودائع لا تغدّيه في الواقع الحسابات الجارية -بطبيعتها القصيرة الأمد- فقط -وهو الأمر الطبيعي-، وإتّما تلعب الحسابات الاستثمارية دوراً بارزاً في هذا الشأن، حيث تُظهر البيانات أن أكثر من 50% من الإيداعات القصيرة، لدى 11 مصرفاً من مصارف العينة، كان مصدرها الحسابات الاستثمارية، بل وتزيد النسبة عن 77% لدى عدد من بين تلك المصارف، كما هو الحال بالنسبة لبنك التمويل الكويتي ومصرف الهلال.

الشكل رقم 04: شكل يوضح متوسط حجم الحسابات الجارية والودائع الاستثمارية قصيرة الأجل لدى عينة المصارف الإسلامية المدروسة خلال الفترة 2004-2020



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة.

بل ولو أمعنا النظر في التغيرات السنوية الحاصلة في كلاً من الحسابات الجارية والودائع الاستثمارية قصيرة الأمد لوجدنا أن تطورات هذه الأخيرة دعمت كثيراً الهيكل الودائعي القصير وبشكلٍ يُضاهي ويُجاري كثيراً دور الحسابات الجارية في ذلك - وهذا رغم الاختلاف النظري في طبيعة وغاية كلٍ منهما -، فيتجلى من خلال فحص المشاهدات المصوّرة في الشكل رقم 05 أن 49% تقريباً من النمو الإيجابي الحاصل في حجم الإيداعات القصيرة الأجل كان مصدره الودائع الاستثمارية قصيرة الأمد، بينما كان من المفترض أن يكون المصدر الأساسي لذلك هو الحسابات الجارية تحديداً. كما ظهر الدعم الإيجابي الذي ساهمت به الودائع الاستثمارية في تشكيل الهيكل الودائعي القصير الأمد في النمو الإيجابي الذي حصل على مستوى تلك الودائع، حيث قادنا فحص المشاهدات المبينة في الشكل ذاته إلى تبيين حقيقة أن أكثر من 74% من التطورات الحاصلة في حجم الودائع الاستثمارية القصيرة كانت إيجابية، وأن أقل من 25% كانت سلبية وبمعدلات بسيطة، وهذا بلا شك وضع يدعم نمو جانب الودائع القصيرة الأمد ويجعله مهيمناً على الهيكل العام للودائع.

الشكل رقم 05: شكل يوضح التطور السنوي للحسابات الجارية والودائع الاستثمارية قصيرة الأمد لدى عينة المصارف الإسلامية المدروسة خلال الفترة 2004-2020



المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة.

تأسيساً على ما سبق من عرض فإننا نزع إلى تأكيد القول بهيمنة الإيداعات القصيرة على الهيكل العام للودائع لدى المصارف الإسلامية محل الدراسة. وهو وضع قد يميّز أغلب المصارف الإسلامية الأخرى، إن لم تكّ جُلّها، ممّن لم تشملها دراستنا لتتشابه البيئة والظروف المحيطة بهذا الكيان في مجتمعاتها. وليس من شكّ من أن لهذا الواقع -المحبط- أسباباً ودواعٍ متعدّدة الأبعاد ولسوف نخصّص لها جانباً من الحديث في المحور الآتي.

ثانياً. في بيان أسباب هيمنة الإيداعات قصيرة الأجل على أشكال الإيداعات الأخرى

لئن كان قد تبين لنا على ضوء التحليل السابق لهيكل الودائع لدى المصارف الإسلامية محل الدراسة بأنّ هيمنة واضحة للإيداعات قصيرة الأجل على الهيكل العام للودائع، ولئن كان

الإطار التأسيسي للمصارف الإسلامية قد افترض بديهيًا، بحُكم الطبيعة الاستثمارية، ضرورة أن تكون الموارد المتدفقة إليها ذات أفق استثماري بعيد، فإن الاجتزاء بوصف الحال دون تعليل يُجلب أو تبرير يُساق لتفسير الانحراف الحاصل ليعُدَّ في الواقع ضرباً من التقصير في البيان. وحيث أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي، في أيِّ زمان وفي أيِّ مكان، يحمل من الأسباب والظروف ومن التطورات والتحوّلات ما يجدو بأيّ تنظير كان على الانحراف عمّا نَظَر وَسَطَّر فإن من الأكيد أن الحل الحاصل، في طبيعة هيكل الودائع لدى المصارف الإسلامية محلّ الدراسة ولدى غيرها، لم يحدث من فراغ، وإمّا كان نتاجاً لأسباب ومسوّغات-مهّد لبروزها عدّة أطراف، بما فيها المودع والمصرف- نسوق منها بما يفِي للدلالة على المراد ما يلي:

﴿ **حق السّحب عند الطلب:** وهو مطلع الأسباب والمصدر الأبرز للطبيعة الرّاهنة لهيكل الودائع لدى المصرفية الإسلامية. حيث أنه وتأثراً بما هو سائد ومعمولٌ به في المصارف التقليدية من جهة ورضوخاً للواقع المعيشي للأفراد في المجتمعات الإسلامية -من انخفاضٍ لمستويات المعيشة والدخول.... - من ناحية أخرى، أبدى نسبة كبيرة من مُودعي المصارف الإسلامية عدم استعدادهم لترك ودايعهم لفترة طويلة، ورجبتهم في السّحب منها بسهولة وسرعة (يسرى أحمد، 2000، ص 19). وأمام هذه الحاجة اضطرّت كثيرٌ من تلك المصارف لمسايرة ذلك الواقع فقامت بتكييف وصياغة أنظمة جديدة لودائعها الاستثمارية بصورة تلبي احتياجات المودعين وتحقق لهم نفس الميزات التي يحصلون عليها من المصارف التقليدية، وإن اختلفت الوسيلة، خاصّة فيما يتعلّق بحق السّحب منها عند الطلب أو في آجال قصيرة، مُتناسين أو مُتجاوزين بذلك الطبيعة الخاصّة للعمليات الاستثمارية -المنوطة بها- وما تتطلبه من موارد مميّزة كمّاً وكيفاً (تحمّل المخاطرة وطول الأجل). فكان من ذلك أن تعيّرَت الطبيعة الأصليّة للودائع (أو الحسابات) الاستثمارية وأضحّت ودائع زمنيّة بالدرجة الأولى، تأخذ شيئاً من سمات الحسابات الجارية وحسابات التوفير، الأمر الذي ساهم بشكلٍ مُفرط في هيمنة جانب الودائع القصيرة على الهيكل العام للودائع، وأثّر بشكلٍ بالغ -سلباً- على النشاط الأساسي للمصارف الإسلامية، وهو القيام بالاستثمارات المؤثّرة في الاقتصاد العام حركةً ونموّاً.

﴿ **عدم الاستعداد الكافي لتحمل المخاطرة:** وهو الآخر يعدّ سبباً وجيهاً من أسباب تغيّر طبيعة هيكل الودائع لدى غالبية المصارف الإسلامية واتّجاهه نحو القصر. ويظهر ذلك من ناحيتين بحسب درجة الميل نحو ركوب (أو تحمّل) المخاطرة -وهو مبدأ أساسي تنبني عليه آلية استقطاب الموارد عن

طريق الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية-. ففي حالة عدم وجود أيّ قدرٍ من الاستعداد لتحمل فكرة المخاطرة لدى المودع فإن هذا معناه أن المودع سيختار منتج الحسابات الجارية أو ما يُشبهها، فيغدّي ذلك هيكل الودائع بمزيد من الودائع القصيرة الأمد. وفي حالة وجود ذلك الاستعداد، فإن درجته هي من تحدّد طبيعة الحسابات الاستثمارية (أي أنها ستُحدث تغييراً في شكلها أو طبيعتها). فإذا كان ثمة استعداد جزئي للمخاطرة (=تحمل المخاطرة بقدرٍ يسير)، فإن هذه الأخيرة، أي الحسابات الاستثمارية، ستكون على الأغلب وودائع زمنية ذات أمد قصير تزيد من حجم الإيداعات القصيرة الكليّة، أما إذا كان لدى المودع استعداد كامل للمخاطرة فستكون تلك الحسابات -على الأغلب- ذات أجل طويل (وهذا يقلّص من هيمنة الإيداعات القصيرة). ومرّد هذا كلّهُ هو أن المخاطرة، وكما هو معلوم، ترتبط بعامل الزمن (بالإضافة إلى عامل حجم الموارد)، فتزداد بزيادته وتنقص بقصره.

☞ **هيمنة السلوك التحوطي على السلوك الاستثماري:** يندرج هذا العامل أيضاً ضمن قائمة العوامل التي ساهمت -في رأينا- بشكلٍ أو بآخر، في بناء هيكل وودائع قصير الأمد لدى المصارف الإسلامية. إذ وبالنظر إلى حالات عدم الاستقرار التي يعيشها الأفراد في المجتمعات الإسلامية كحالات فقدان الدخل أو انخفاض مستواه، وحالات الاحتياج الطارئ، وأوقات الأزمات الاقتصادية كارتفاع الأسعار (التضخم).... ونحو ذلك من حالات عدم الاستقرار بشكلٍ عام، يتّجه هؤلاء إلى تكوين مدّخرات والاحتفاظ بها في صورة أموال احتياطية سائلة وودائع لدى المصارف وتبقى حاجتهم لتلك المدّخرات والودائع قائمة بصورة دائمة، ولا تتوفّر لهم القدرة على الاستغناء عنها لفترات طويلة، فيؤثّر هذا السلوك على هيكل الودائع لدى المصارف بحيث تميل الإيداعات في المجمل إلى الأجل المنظور القريب، خصوصاً إذا اشتدّت قوّته.

☞ **قصور الحوافز التي توفرها الحسابات الاستثمارية طويلة الأجل:** ومن أوجه ذلك القصور انخفاض معدّل العائد -والذي سببه في نظرنا عدم التزام المصارف بالإفصاح عن نتائج الاستثمار وغياب المرونة بين الطرفين عند تحديد نسب توزيع الأرباح- الذي تُتيح هذه الحسابات إذا ما قُورن بالعائد الممكن تحقيقه في حالة مُباشرة الفرد استثمار ماله بمعرفته الخاصّة كاستخدامه في التجارة مثلاً (أو ما يسمّى كذلك بعائد الفرصة البديلة). وحتى في حال القبول به فعالبًا لا تكون هناك فوارق ملموسة بينه وبين معدّلات العائد التي توفرها الحسابات الاستثمارية قصيرة الأمد. يُضاف إلى ذلك انخفاض درجة التّقة بين المودع والمصرف -في بعض المجتمعات تحديداً- بسبب عدم الإفصاح عن طبيعة المشاريع ودراسات الجدوى الخاصّة بها وصعوبة -أو قُل استحالة- الحصول على كافّة

المعلومات اللازمة عن طبيعة وإجراءات الاستثمار ونتائجه (أو حتى في حالة وجود الإفصاح فقد تعتمد المصارف إرهاب المودعين بمدّهم بمعلومات تفصيلية لا يمكن فهمها بسهولة). هذا فضلاً عن مُعضلة تأكل قيمة المدّخرات وعوائدها بفعل معدّلات التضخّم العالية التي تشهدها جلّ المجتمعات الإسلامية (يكون التأثير كبيراً في حال الحسابات الطويلة، أمّا في حال الحسابات القصيرة الأمد فيكون التأثير الذي يُحدثه التضخّم قليلاً بالمقارنة لأن المودع يسترجع ماله في وقت قصير، الأمر الذي يُمكنه من المحافظة على شيء من القدرة الشرائية). ويلحق ذلك أيضاً صعوبة استرجاع رأس المال واضطرار صاحبه للانتظار حتّى وصول المشاريع إلى مرحلة الإثمار الناجح وتضيض الأصول -وهي فترة ليست بـقصيرة البتّة- (أي أنها أصول غير مرنة). فكلّ هذا يزيد من جاذبية الإيداعات القصيرة ويقلّل من الطلب على الحسابات طويلة الأمد، الأمر الذي يثمر في النهاية هيكلًا ودائعًا قصيرًا.

﴿ **قصور الوعي الاستثماري (ضعف ثقافة الاستثمار):** فلن نغالي إذا قلنا أن الكثير من المودعين في مجتمعاتنا الإسلامية لا يفرّق بين معنى الادخار ومعنى الاستثمار. ولن نبالغ في القول أيضاً بأن الكثير من أولئك لا يملك الدراية والمعرفة بأساسيات ومبادئ العملية الاستثمارية ولأساليبها ولعوائدها النظرية والعملية. ولن نجافي الحقيقة إذ قلنا الكثير منهم لا يدرك بأهمية القبول بالمخاطرة، ولا يعي بحق أن عدم المشاركة في إدارة المال (مع المصرف) يؤدي إلى غياب الدور الإيجابي لحوافز الملكية (تملك الأصول). بل ولن نزيد على الحق شيئاً إذا قلنا أن الأغلبية منهم لا تقرأ ولا تُتابع الأحداث في سوق الاستثمارات ولا تعرف عن سياسات واستراتيجيات تخصيص الأصول... وهلمّ جرّاً! من الأمور المتصلة بثقافة الاستثمار والوعي الاستثماري. وطبعاً حينما لا تُدرك هذه الأمور ولا يحصل سعيّ للإحاطة بها، فسيغلب على المودعين سمة السلبية والاتكالية المفرطة، وسيختارون المنتجات التي لا تتطلب شيئاً من تلك الأمور وذلك تماماً ما توفّره الحسابات الاستثمارية قصيرة الأمد، فلا تحصل فيها حاجة للتملّك ولا المخاطرة ولا مُتابعة الاستثمارات ولا الدراية بمدى أهمية المشروع الاستثماري للاقتصاد المحلي.... ولا غير ذلك ممّا هو مُهمّ معرفته والإحاطة به. ومع هيمنة هذا الاتجاه، أي تفضيل المنتجات ذات الأفق الاستثماري القصير، يميل هيكل الودائع العام إلى القصر تبعاً، وهو الأمر الحاصل في المصارف الإسلامية.

﴿ **قلّة المشاريع الاستثمارية المجدية مالياً:** وهو أمرٌ مُعتبر وملموس في المجتمعات التي تتوطنها المصارف الإسلامية، لكون أن اقتصادياتها ذات طاقة استيعابية محدودة، وإمكانياتها لامتنعاص قدرٍ معيّن من رأس المال على أساس مُنتج تبقى ضعيفة وضيّقة.

وحيث الأمر كذلك، وبالأخذ في الحسبان حقيقة أن وجود كتلة قوية من المشاريع طويلة الأجل القابلة للاستثمار يعدّ شرطاً مسبقاً ضرورياً للطلب على التمويل المطابق، فإن الحاصل، وهو أمرٌ لازم، هو أن المصارف الإسلاميّة سوف لن تكون معنية ببذل جهدٍ أكبر لحشد تمويلات طويلة الأمد عبر الترويج للمنتجات الادّخارية ذات الأفق الموازي. وهذا الوضع يُسبّب، لا محالة، الفرصة لنمو الطلب على المدّخرات القصيرة ويدعم أكثر التحوّل نحو هيكل ودائعي قصير الأجل.

ومن جملة ما يدخل في نطاق الأسباب غير المباشر الدّاعمة لنمو الإيداعات قصيرة الأمد على حساب الإيداعات طويلة الأجل زيادة على ما سبق ذكره، نجد كذلك عامل: التشوّهات السياسية (كعدم وجود بيئة سياسيّة واقتصاديّة كئيبة مُستقرّة)، غياب إطار قانوني ومؤسّسي قويّ وضعف إنفاذ العقود، غياب الدعم الحكومي (في جوانب عديدة)، الافتقار إلى أطر مناسبة وملائمة لتقييم المخاطر، عوائق الدخل المرتفعة... كلّ هذه العوامل تخنق استعداد المصارف الإسلاميّة لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل، وتحدّد تبعاً من الحافز على طلب المدّخرات (الإيداعات) طويلة الأجل.

هذه، على نحوٍ من الوجازة، عيّنة من الأسباب والعوامل التي استطعنا تلقّفها في تبريرنا لقضية هيمنة الإيداعات القصيرة على الهيكل العام لودائع المصارف الإسلاميّة. وهي في نظرنا تكفي للدلالة على الغرض المنشود، على اعتبار أنه قد تكون هناك أسباب ومسوّغاتٍ أحر أقوى وأبلغ لم يقع عليها نظرنا. هذا، وبالتسليم بحقيقة أن الانحراف سنّة حاضرة وماثلة في جُلّ تطبيقات وأعمال البشر، فإن الاجتهاد في بحث حلول ومخارج لتصحيح المسار هو، في المقابل، أمرٌ مطلوب وواجب. وعلى أن الحال كذلك، فإن المحطة البحثية الموالية ستحاول الوقوف على جملة من الإجراءات والتدابير التي من شأنها أن تهيئ الظروف الملائمة لتغيير الوضع الحاصل.

ثالثاً. سبلٌ مُقترحة لتعزيز الإيداعات طويلة الأجل لدى المصارف الإسلاميّة

اعتباراً بجملة الآثار السلبية التي يمكن أن يخلفها الهيكل الحالي للودائع لدى المصارف الإسلاميّة -والتي تقدّم ذكر بعضها في صدر الورقة، وهي للأسف واقع مُعاش-، وبالأخذ في الحسبان ما أثبتته الوقائع من كون أن التمويل الإسلامي، وبحكم طبيعته، يوفّر حقيقة المكونات الصحيحة لتعبئة التمويل طويل الأجل، ويوفّر نظاماً بيئياً قانونياً وتنظيماً ومالياً ممكناً، فإن الأخذ بزمام المبادرة نحو تصحيح الوضع القائم عبر اتّخاذ إجراءات وتدابير تُتيح المجال لتعزيز جانب الإيداعات الطويلة، هو اليوم أمرٌ واجب ومطلوب. ويبدو أن هذا المطلب مُتاح الآن أكثر من ذي قبل خصوصاً وأن ثمة اهتماماً واحتفاءً غير مسبوق من لدن المجتمع العالمي (المجتمع الإنمائي) -في

سياق تجسيد أجندة التنمية 2030- بمسألة تمديد هيكل استحقاق الموارد، سواء تلك المملوكة للمصارف أو للمؤسسات المالية وغير المالية الأخرى.

وعلى أن الأمر كذلك، وتحقيقاً للهدف المنشود هنا، سنسعى في هذا المحور إلى طرح جملة من الإجراءات والتدابير التي تهيء البيئة التمكينية السليمة، والبنية التحتية المالية الموازية لتعزيز حجم الإيداعات طويلة المدى، وتقدم الحوافز المناسبة لزيادة وعائها لدى المصارف الإسلامية.

1. دواعي الحاجة إلى تعزيز الإيداعات طويلة الأجل لدى المصارف الإسلامية

من تلك الدواعي نجلب ما يلي:

- الحاجة إلى تأكيد الدور التنموي للمصارف الإسلامية وكونها مؤسسة استثمارية.

- تجنّب الآثار السلبية لهيكل الودائع قصير الأجل على أداء المصارف الإسلامية، سواء تعلق الأمر بالدور الاجتماعي (حيث يحدّ هذا الهيكل كثيراً من قدرة المصرف على تفضيل المشروعات التي تقوم على توظيف أكبر عددٍ ممكن من العمالة أو التي تشجّع على التصدير أو تعمل على الإحلال محلّ الواردات أو تلك التي تُساهم في تنمية المناطق النَّائية وزيادة العمران بها....) أو بالأداء التشغيلي (حيث يؤدي ذلك النوع من الهياكل التمويلية إلى رفع من مستوى السيولة وخفض معدلات الربحية وزيادة التعرّض للمخاطر (زيتوني عبد القادر، 2017، ص 107-121)) أو بالكفاءة الشرعية للمصارف الإسلامية (حيث يدفعها هيكلها الوداعي القصير إلى الاكتفاء بدور الوسيط المالي الذي يهّمه فقط ضمان استرداد المال والعائد المحدّد).

- الحاجة إلى التأكيد على إمكانية ممارسة دورٍ مهمٍ وحاسم في مواجهة تحديات احتياجات التمويل طويلة الأجل، خاصة وأن الدراسات تُشير إلى النظام المالي العالمي الحالي لا يفي بكفاءة بدوره في توفير رأس مال كافٍ لدعم الاستثمارات طويلة الأجل (التي من شأنها توسيع الاستدامة والقدرة الإنتاجية للاقتصاد)، وعلى أن الحاجة إلى تمويل ذلك الشكل من الاستثمار لا زالت ضخمة للغاية لدرجة أن الموارد التي تقدّمها الحكومات وبنوك التنمية المتعدّدة الأطراف وشركاء التنمية التقليديّون الآخرون تظلّ غير كافية (The Islamic Development Bank Group, 2018, p. XXIII).

- الحاجة إلى التأكيد على فكرة أن التمويل الإسلامي (بما فيها قطاع المصارف الإسلامية) هو مصدر مناسب تماماً للتمويل طويل الأجل على غرار مصادر التمويل التقليدي الذي ثبت فشله في

التعامل مع هذا النوع من التمويلات (أي طريقة توفيره) بشهادة الواقع (The Group of) (Thirty, 2013, p48).

- في ظلّ الغياب الشّبه التام للمؤسّسات غير المصرفيّة (مؤسّسات الادخار التعاقدية ووسطاء الاستثمار)، والقصور الكبير في قطاع الأسواق المالية، فإنّ ثمة مسؤولية كبرى تقع على عاتق قطاع المصارف الإسلاميّة، باعتباره القطاع المهيمن حاليّاً على سوق التمويل الإسلامي، في ضمان توفير التمويل طويل الأجل.

2. مزايا وأهميّة الإيداعات طويلة الأجل

1.2. بالنسبة للمصارف:

للّهُ تُتيح الودائع طويلة الأجل للمصارف القدرة على إدارة أنشطتها التمويلية بكلفة قليلة، لكونها موارد ذات كلفة مُنخفضة نسبياً مقارنة بالمصادر التمويلية الأخرى.

للّهُ تعتبر الإيداعات طويلة الأجل مصدراً تمويلياً مستقرّاً (أو أقلّ تقلّباً).

للّهُ تؤدّي الإيداعات طويلة المدى وظيفة هامة في حماية السيولة اللازمة للمصرف واستثماراته. فطالما كانت الإيداعات ذات أجل أطول فإن ذلك يُمثّل سيولة من الدرجة الأولى يُمكن أن يعتمد عليها المصرف اعتماداً كبيراً لتدعيم الاستثمارات والاستخدامات طويلة المدى.

للّهُ إطالة أفق الإيداعات يسمح بأن تكون الودائع ديناميكية، وبإمكانية توجيهها نحو الأصول الأساسية التي تقدّم توليفة مثلى من "العائد- المخاطرة".

2.2. بالنسبة للمودعين:

للّهُ تُتيح الإيداعات المصرفيّة طويلة الأجل للأفراد الفرصة في الاستفادة من عوائد أعلى على مدّخراتها (فعالاً ما تكون العوائد أكبر في المدى الأطول).

للّهُ تُتيح الإيداعات المصرفيّة طويلة الأجل للأفراد الفرصة لاكتساب الشخصية الاستثماريّة ومُمارسة الدور الاستثماري والتمتّع بآثاره الإيجابية كالتمتّع بشعور تملّك الأصول وبلدّة الإحساس بقيمة الفرد وبأهميته كشخصٍ فاعلٍ في المجتمع... وغير ذلك من الإيجابيّات. وطبعاً يحصل هذا لدى المصارف الإسلاميّة حصراً بالتّظر إلى خصوصيّة وضع المودع فيها بالمقارنة.

للمُمكن الإيداعات (المدّخرات) طويلة الأجل المودعين (وهم الأفراد أو الأسر بالأخص) من تلبية احتياجاتهم التمويلية طويلة الأجل (المستقبلية). فلأفراد مصلحة في توقّع احتياجاتهم المالية على المدى المتوسّط والطويل، إذ عليهم حماية أنفسهم من تقلّبات الحياة وتوقّع النفقات الكبيرة التي سيتعيّن عليهم مواجهتها (على سبيل المثال ملكية المنزل أو تمويل التعليم....). ولتلبية هذه الاحتياجات، فإنه يجب عليهم المبادرة لبناء مدّخرات طويلة الأجل في وقت مبكّر من دورة حياتهم.

2.3. بالنسبة للاقتصاد والنظام المالي:

تخدم الإيداعات المصرفية طويلة الأجل أهدافاً رئيسية للاقتصاد الكلي والنظام المالي، تشمل ما يلي:

للم توسيع الاستدامة والقدرة الإنتاجية للاقتصاد: فغالبًا ما يُنظر إلى التمويل طويل الأجل (المتأني) من الإيداعات طويلة المدى) على أنه مُحرك مهمّ للتنمية الاقتصادية، حيث تولّد المشروعات الإنتاجية الممولة من قبله - في نهاية المطاف - عائدات أكبر للمجتمع في شكل توسيع للخدمات التابضة بالحياة، أو زيادة جودة الحياة، أو تمكين حركة الأشخاص والسلع. ويُساعد على التحوّل الهيكلي وعلى تمويل استثمارات البنية التحتية والأصول الأساسية الإنتاجية الأخرى التي تُخدم اقتصاد المجتمع وتعزّز إنتاجيته. هذا فضلاً عمّا يُحدثه، بطبيعته، من استقرارٍ حميد على مستوى الاقتصاد، حيث يمكن للمستثمرين على المدى الطويل (أي أصحاب الموارد الطويلة) تقديم الدّعم الصّوروي خلال فترات الركود الاقتصادي (بالنظر إلى أفقهم الاستثماري الممتد، واستراتيجياتهم المضادة للتقلّبات الدورية، وتركيزهم على القيمة طويلة الأجل)، كما في وسعهم تمويل الاحتياجات المجتمعية الهامة.

للم تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تقليل التقلّبات الاقتصادية الكلية.

للم التخلص من الآثار السيئة للنموذج الحالي للتمويل: وهو الاتجاه القائم على الإفراط في تخصيص المدّخرات للأدوات قصيرة الأجل. هذا الاتجاه لا يقيد فقط تمويل الاستثمار طويل الأجل، ولكنه مسؤول أيضاً عن العديد من المشاكل والتحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي المعاصر، بما في ذلك ركود الاقتصادات حول العالم، والاستثمارات الخاصة المقيدة، وانخفاض الإنتاجية، والزيادة الكبيرة في الديون العالمية - وهو الأمر الحاصل منذ الأزمة المالية العالمية -، وتعزيز محنة التراكب وقصر الأجل في النظام المالي العالمي (The Islamic Development Bank Group, 2018, p02).

للهم مع وجود مجموعة أوسع من مصادر التمويل طويل الأجل (بما في ذلك الإيداعات المصرفية طويلة المدى ونحو ذلك)، فإنه من المرجح أن تصبح الأنظمة المالية أكثر مرونة وأكثر استقراراً.

للهم تعزيز وتنشيط ديناميكية (حركية) المركز المالي للدول: يمكن أن تعزز الزيادة في حجم المدخرات الطويلة تدفقات المعاملات وكذا أنشطة الوساطة في البلد، بما قد يمكن من مواجهة تحديات المنافسة المتزايدة من الأسواق المالية الدولية بشكل أفضل. كما يمكن أن تعزز تلك الزيادة من موقعها أو مكانتها، أي الدول، في مجال إدارة الأصول إلى درجة تؤهلها لأن تصبح مركزاً للابتكار المالي.

للهم الموارد طويلة الأجل مهمة جداً للشركات لأنها تسمح لها بالقيام باستثمارات متكثلة وكبيرة قد تكون حاسمة لنموها. هذا، يُظهر الأدلة أن الموارد المالية طويلة الأجل يمكن، ولكن ليس بالضرورة أن تؤثر بشكل إيجابي على أداء الشركات (The Group of Thirty, 2013,p.26).

للهم تُشير الدلائل إلى أن الموارد طويلة الأجل (المتأتية من الإيداعات المصرفية طويلة الأجل والمصادر الأخرى) تسمح للشركات بالنمو بمعدلات أسرع مما يمكن أن تحققه بالاعتماد على مصادر التمويل الداخلية والموارد قصيرة الأجل فقط.

للهم يقلل التمويل طويل الأجل (الذي تدعمه الإيداعات المصرفية طويلة الأجل) من تعرض الشركات لمخاطر التجديد (أي تجديد فترات التمويل)، مما يمكنها من القيام باستثمارات ثابتة طويلة الأجل (إطالة أفق الاستثمارات) تدعم النمو الاقتصادي والرفاهية.

3. الإجراءات والتدابير المقترحة لتعزيز الإيداعات طويلة الأجل

قبل الهم بعرض الإجراءات والتدابير، فإننا نبادر بالقول إلى أنه حقيقة لا تُوجد سلطة واحدة يمكنها قيادة التغيير في هذا المجال، بل يتطلب الأمر تنسيق جهود مختلف الفئات الفاعلة (أصحاب المصلحة) في هذا المجال، بما في ذلك الأسر (أي الأفراد) والسلطات العامة (أي المنظمين) والصناعة الخاصة (أي المصارف ذاتها والمؤسسات المالية الأخرى).

هذا، وعن جملة التدابير والإجراءات، فإننا نسوق منها على وجه الأولوية والأهمية التالي:

← تعزيز مكانة الإدارة المهنية للمدخرات طويلة الأجل لدى المصارف الإسلامية. بمعنى آخر، ضرورة أن يكون توفير منتجات الادخار البعيدة الأفق مصحوباً بمؤهلات أعلى لموظفي المصرف المعنيين بهذا الجانب لضمان ممارسة وأداء المسؤوليات الواجبة في هذا الصدد باحترافية وكفاءة.

← **توعية الأفراد وتعليمهم:** قد يشمل نشاط التوعية (بمختلف أنماطها وصورها، المالية والادخارية والاستثمارية) والتعليم الأمور التالية:

** تدريب الأفراد على تحديات إدارة واستثمار المدخرات المالية طويلة الأجل، وتعريفهم بالمبادئ العامة لإدارة الثروة المالية (تنويع المحفظة، نسبة المخاطر/العائد... إلخ)، ودعم معرفتهم بالأدوات المتاحة للاستثمارات طويلة الأجل خصوصًا. هذا إلى جانب زيادة وعيهم بالأهمية القصوى للإيداعات (المدخرات) طويلة الأجل بالنسبة لهم وللإقتصاد المحلي.

** بذل جهود لتعزيز ثقافة الاستثمار المشترك للمدخرات بشكل مؤسسي منظم. أي إدارة المدخرات من قبل المستثمرين المحترفين (كالمصارف مثلاً).

** تعزيز ثقافة التمويل الجماعي باعتباره أسلوبًا يدعم -ولو بالقدر القليل- الاستعداد النفسي للأفراد للتخصيص طويل الأجل للمدخرات. ذلك أن التمويل الجماعي ينطوي على خاصية القدرة على تفتيت المخاطر، وأنه يزيد من إمكانيات نجاح الاستثمارات، بما في ذلك التنمية منها، لقدرته على توفير الموارد الملائمة لها، كمًا وكيفًا.

** القيام بحملات تحسيس (من خلال المنشورات والكتيبات... ونحو ذلك من الوسائل) واسعة لتوعية الأفراد باتجاه مسؤوليتهم الاجتماعية والتي هي في الواقع انعكاس لمسؤولية الخلافة. ومعنى ذلك تحسيسهم وترغيبهم وحثهم على ضرورة تخصيص جزء من مداخيلهم لغرض الإسهام في تمويل المشاريع التنموية، الصناعية أو الزراعية منها، على أساس أن ذلك فيه مصلحة لهم ولأبنائهم من بعدهم على وجه التأكيد (يسرى أحمد، 1981، ص74). وطبعًا لما نقول الإسهام في تمويل المشاريع التنموية فإنه بديهياً يقر في الذهن أن ذلك يتم، صحيحًا، عن طريق المدخرات طويلة الأجل.

هذا، ولقد نرى أن ما يُيسر نجاح مثل هذه الحملات حقيقة أن الادخار في مكنونه هو فضيلة تُساهم في بث الشعور بالمسؤولية والإحساس بالواجب لدى المدخر، وتنمي عنده الرغبة في المشاركة الاقتصادية، وتُجذب إليه المساهمة في بناء اقتصاده الخاص واقتصاد بلاده، وتجعله يشعر بقيمة نفسه وبأهميته كشخصٍ فاعلٍ في المجتمع.

← تشجيع وحفز الأفراد على ربط المدخرات والإيداعات بالأصول ذات الأداء العالي المحتمل (الاستثمارات طويلة الأجل).

← اتّخاذ إجراءات تدخّلية تُساعد الأفراد على تقليل تحيّرهم السلوكيّة أنّها الأجل القصير: وذلك عن طريق استخدام رسائل تذكير تجعل الأهداف أكثر بروزاً أو من خلال عرض مُحفّزات التزام تتضمن امتناع المودعين طواعية عن السّحب من مدّخراتهم حين بلوغ المدّخرات المستوى المستهدف أو عبر توفير خيارات الاستثمار الافتراضية، وتبني مقاييس الأداء التي تركز على العوائد طويلة المدى.... ونحو ذلك. ويأتي الحديث عن مثل هذه الإجراءات اعتباراً من حقيقة أن ثمة عوامل نفسية واجتماعية تزيد من درجة تحيّر الأفراد للوضع الزاهن ومن التقليل من القيمة المستقبلية لمدّخراتهم، وأن الإجراءات التدخّلية التي تستهدف تلك العوامل يُمكن أن تساعد الأفراد على تجنّب شيء من ذلك التحيّر الكامن في سلوكياتهم.

← تجنّب تسقيف أو وضع حد أدنى لحجم الإيداعات طويلة الأجل. أي على المصرف أن يقبل إيداعات الأفراد ولو كانت ضئيلة الحجم، ويجب أن تُتاح لهذه الإيداعات، على ضآلتها، فرصة المساهمة في بناء الأصول ذات الأداء الأفضل على المدى الطويل.

← يمكن التفكير في إجراء إعفاء للأصول (المشاريع) الممولة بالمدّخرات طويلة الأجل من الضرائب. طبعاً العبرة في هذا هو ما قد يتولّد عن هذا الإجراء من إمكانية لزيادة معدّل العائد على الاستثمارات الممولة بهذه المدّخرات، وما قد ينجّر عن ذلك -تبعاً- من إغراء للمودعين لزيادة حجم المدّخرات (الإيداعات) طويلة الأجل. هذا، ويُفضّل أن يكون الحافز الضريبي متناسباً مع طول فترة المشروع أو الأصل الاستثماري والمخاطر التي ينطوي عليها هذا الأخير.

← التوسّع قدر الإمكان في تأسيس المشاريع الاستثمارية والترويج لها وتوفير خيارات كثيرة منها. هذا مع الحرص على خلق مناخ من الثقة في سلامتها الاقتصادية وتوافر إمكانيات نجاحها، لأن ذلك ممّا يُطمئن المدّخرين (وهم في نفس الوقت مُستثمرين) ويجفّرهم على المشاركة في رأسماله استناداً إلى الثقة في تقييم المصرف الذي يروّج له. ويجب يصحب ذلك، اهتماماً، وبشكلٍ بالغ، بالإفصاح (الكشف) الدوري عن البيانات المالية المتعلقة بالمشاريع لجمهور المدّخرين الممولين لهذه المشاريع، لمتابعة أدائها والاطمئنان على القيمة الرأسمالية لإيداعاتهم (الممولة للمشاريع) ولضمان ترجمة معدّلات العائد التي تُدفع لهم للتطبيق المنصف لمبدأ تقاسم الرّبح والخسارة على الرّبح الصافي للمصرف. فكلّ هذا يعدّ بلا شك، من قبيل الحوافز التي يمكن تعزّز من أهميّة الإيداعات طويلة الأجل (التي تتوافق واحتياجات المشاريع الاستثمارية) لدى المودعين الحاليين، وتُغري آخرين للالتحاق بالركب، خصوصاً إذا كانت تلك المشاريع ذات جدوى وعائد مقبول ومنافس.

وفي إطار الحديث عن التوسّع دائماً، فإنه قد يكون من المفيد أن يسمح القطاع العام بمشاركة المصارف الإسلامية له في إنجاز مشاريع البنية التحتية الكبيرة. فهذا الإجراء قد يحفز أيضاً المصارف على السعي بشكلٍ حثيث نحو بناء هيكل موارد طويل الأجل (عبر حفر الإيداعات طويلة الأمد) خصوصاً إذا اتخذت الحكومة إجراءات لتخفيف المخاطر السياسية والتنظيمية، ووفّرت للمصارف نسبة معتبرة من الأرباح الناتجة عن تلك المشاريع. هذا، ولا ننسى أن نُشير في هذا السياق إلى ضرورة أن تكون هناك مُبادرة، تَصْحَبُ هذا التوجّه أو تسبقه، من لدن صانعي السياسات لتشجيع استخدام التمويل المصرفي الإسلامي للمشاريع على نطاقٍ واسع.

◀ ومن السبيل التي يمكن أن تعزّز من الإيداعات طويلة الأجل بشكلٍ غير مباشر، دفع المصارف الإسلامية نحو تفعيل أساليب التوظيف ذات الطابع الاستثماري، خصوصاً أسلوب المشاركة. فكونها أساليب ذات آجال زمنية طويلة-في الغالب- فإن العمل بها يتطلب هيكلاً تمويليّاً مطابقاً، ومن ثمّ يُصبح لزاماً على المصرف أن يبذل جهوداً لجذب وحشد المدّخرات ذات الأفق البعيد خصوصاً. ولا بدّ في سياق تفعيل هذه الأساليب أن يتمّ إنشاء البيئة القانونية والتنظيمية التي تضمن التنفيذ الفعّال. كما ينبغي تمكين آليات التخفيف من المخاطر المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

◀ السعي نحو تقديم المنتجات الادّخارية طويلة الأمد بطرقٍ مختلفة، تتكيف مع المواقف المختلفة من خلال -مثلاً-:

- سياق الاشتراك في المدّخرات (شخصية أو مهنية).
- الطريقة التي تُموّل بها (المدّخرات من المدّخر، المدفوعات من الشركة -ودائع تلقائية-).
- الطريقة التي يتمّ بها توزيع الأرباح (دخل سنوي أو رأس مال).

◀ بذل جهود تسويقية أوسع لصالح المنتجات (الإيداعات) طويلة الأجل: وذلك بوضع أدوات تسويق تشمل مثلاً، مواد تسويق من قبيل الملصقات والتّشرات الإعلانية والمنشورات واللافتات وغير ذلك، مواد تحفيزية ترويجية، برامج إحالة المعارف والأصدقاء، الإعلام الجماهيري -أي الإعلانات الإذاعة، التلفزيون والصحف-، فعاليّات الانتشار والترويج.

◀ ربط الإيداعات طويلة المدى بحزمة فريدة من الحوافز، كمنحها معدلات عوائد مميزة وإلحاقها بخدمات وتسهيلات وامتيازات مخصوصة لا تتوفّر في غيرها من الأدوات والمنتجات.

← الاهتمام بإنشاء وتطوير نظم معلومات داخل المصارف: حيث يسعى هذا النظام إلى توفير معلومات عن سلوك المودعين (المدّخرين) وحاجاتهم الحقيقية وإمكانياتهم الفعلية وأبجهاهم الفكرية وبناءً على تلك المعلومات يتمّ انتقاء الأفراد (المودعين) الذين لديهم أفق ادخاري بعيد فيؤي لهم المصرف العناية والاهتمام، أما الأفراد الذين يكون لديهم سلوك تحوّطي فيحاول عن طريق التوعية والتدريب (من خلال التدابير المتعلقة ببعث التوعية والتعليم، التي أشرنا لها آنفاً) أن يشجّعهم على اتّخاذ أفق طويل الأجل في قراراتهم الادخارية.

← مراعاة تحسين العائد على الإيداعات طويلة الأمد بحيث يساوي أو يفوق على الأقل عائد الفرصة البديلة (يمكن تحديد هذا الأخير من خلال بناء مؤشر أساسي لتخصيص الموارد وتقييم الفرص الاستثمارية). وإذا كان في الوُسع إعطاء أفضلية للمودع على حساب المصرف ذاته، ولو بشكلٍ قليل، لدى توزيع العوائد المتأتية عن الاستثمارات الممولة بالإيداعات طويلة الأجل، فسيكون ذلك أفضل، وذلك لأهميتها القصوى، أي الإيداعات ذات الأفق الممتد، في تلبية متطلبات الاستثمارات التنموية التي تحتاجها المجتمعات الإسلامية اليوم أيما احتياج.

← ومن الجهود الذي يمكن بذلها في صدد تعزيز الطلب على الإيداعات طويلة الأجل من قبل المودعين، تطوير وتحسين خدمات الإدارة المهنية الحقيقية طويلة الأجل التي تقدّمها المصارف الإسلامية مثل الصناديق المدارة وإدارة الأصول بشكلٍ عام.

← يمكن للحكومة أيضاً أن تعمل، بشكلٍ غير مباشر، على تحفيز المدّخرات (الإيداعات) طويلة الأجل من خلال ضمان وجود أجهزة تعبئة تنافسية وقابلة للتنافس. على سبيل المثال، من خلال تسهيل المنافسة المصرفية والسّماح بوظائف الوسطاء الآخرين مثل شركات التأجير ومُستثمري الأسهم الخاصّة الذين يمكنهم أيضاً تعبئة الموارد طويلة الأجل. وطبعاً، ليس بخافٍ على أحدٍ ما يمكن أن يُحدثه الجو التنافسي من تشجيع على عرض المدّخرات ذات الأفق الممتد من خلال ما يبذله كلّ طرف من مزايا وما يُقدّمه من حوافز لأصحاب المدّخرات.

← كما يقع على عاتق الحكومة في سياق تعزيز الإيداعات طويلة الأجل، رسم سياسات لتحسين الشمول المالي، باعتباره خطوة أولية نحو تمكين الأفراد من نصيب من الثروة المتداولة في الاقتصاد، وأن يوازي ذلك توجيه الأفراد نحو الأخذ بالأفاق الطويلة في قراراتهم الادخارية.

◀ ومن التدابير التي يُوصى بها في هذا الصدد أيضاً، والأمر على درجة من الأهمية ويُتخذ من طرف الحكومة، اتجاه السياسة والحوافز إلى إنشاء السياق لتوجيه المدّخرات نحو الآفاق البعيدة، كأن تُعلن الحكومة في ظرف من الظروف عن حاجتها الماسّة لموارد مالية طويلة الأجل لتمويل برنامج استثماري يدعم نمو البلد، وأن تدعو وتحتّ قطاع الأفراد على تخصيص جانب من مدّخراتها، بما يوافق تلك الحاجة كمّاً وكيفاً، لدى المؤسسات المصرفية، ومنها المصارف الإسلاميّة.

◀ وثمة أفق آخر قد يعزّز بدوره من إمكانيّة نجاح مسعى حفز الإيداعات طويلة الأجل لدى المصارف الإسلاميّة، وهو التوجّه نحو دعم الإطار المؤسّسي-من مختلف الجوانب التنظيميّة والقانونيّة.... ونحو ذلك- لسوق التمويل المشترك المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلاميّة لتمويل المشاريع الكبرى طويلة الأجل، وإشراك المصارف الإسلاميّة فيه بقوة.

◀ القيام بالإصلاحات المؤسّسية الأساسيّة: وهي من الإجراءات التي يمكن أن توفر البيئة المشجّعة للأفراد على الأخذ بالآفاق البعيدة في قراراتهم الادّخارية (الإيداعيّة). وتشمل هذه الإصلاحات كلاً من البيئة الكلّيّة والبيئة الجزئيّة، وقد يبرز منها على وجه الخصوص المسائل التالية: تعزيز استقرار الاقتصاد الكلّي والسياسي وخفض معدّلات التضخّم، تعزيز التنمية المالية بما في ذلك تطوير القطاع المالي وتهيئة البيئة القانونيّة والتعاقدية التي تضمن الإنفاذ الفعّال للعقود المالية وتحمي بشكلٍ كافٍ الحقوق، تقوية البنية التحتيّة للمعلومات حول المشاريع طويلة الأجل، تعزيز الاستثمار خصوصاً الطويل الأجل، تسطير السياسات التي تسهّل التمويل طويل الأجل للمصارف دون تشويه حوافزها للمخاطرة.... فكلّ هذه المسائل تحتاج إلى اهتمام من قبل صانعي السياسات في سعيها نحو تعزيز الإيداعات طويلة الأجل.

خاتمة:

عُنت ورقتنا البحثية هذه، أساساً، ببحث سُبُل وحلول لإشكالية قصر هيكل الودائع لدى المصارف الإسلاميّة. وبعد عرضٍ مبسّط وسريع، مدعوم بشواهد وإحصائيات، لواقع هذا الهيكل عند عددٍ من المصارف الإسلاميّة، وبيانٍ لأهمّ الدواعي والأسباب التي أثّرت هذا الواقع، وبسطٍ لجملةٍ من الإجراءات والحلول والتدابير التي تُسعف على تعزيز وتطوير مستوى الإيداعات طويلة الأمد تحديداً ضمن الهيكل العام للودائع، انتهت الدّراسة إلى عددٍ من النتائج، لعلّ أرححها دلالةً وأوفاهها تعبيراً عن السبيل القصد ما يلي:

تبين لنا على إثر تشخيص وتحليل الهيكل الوداعي لدى عينة المصارف المختارة للتقييم، أن هذا الأخير يميل فعلياً إلى قصر الأجل، حيث يفوق متوسط الإيداعات قصيرة الأجل 76%. كما تجلّى لنا بعد فحص الاحصائيات أن اتساع وعاء هذه الأخيرة، أي الإيداعات قصيرة الأجل، لم يكن بسبب حجم الحسابات الجارية وحسب، بل كان للودائع الاستثمارية يدٌ في ذلك. وهذا يوافق متجه الفرضية الأولى.

ثمّة أسباب وعوامل عديدة، ذاتية وغير ذاتية، ساهمت، بشكلٍ مباشر وغير مباشر، في ارتفاع حصة الإيداعات القصيرة، أهمّها: حق السحب عند الطلب عدم الاستعداد الكافي لتحمل المخاطرة هيمنة السلوك التحوطي على السلوك الاستثماري، قصور الحوافز التي توفرها الحسابات الاستثمارية طويلة الأجل قصور الوعي الاستثماري، قلّة المشاريع الاستثمارية المجدية مالياً، أثر اصلاحات لجنة بازل. وهذا يؤكّد الصدق الجزئي لفرضية البحث الثانية.

تعدّ عملية تعزيز الإيداعات طويلة الأجل ضرورة ملحة للمصارف الإسلامية لأسباب كثيرة كالحاجة إلى تأكيد الدور الاستثماري التنموي، ولتجنّب الآثار السلبية لهيكل الودائع قصيرة الأجل على الأداء العام، إضافة إلى الحاجة للتأكيد على إمكانية ممارسة دورٍ مهمٍ وحاسمٍ في مواجهة تحديات احتياجات التمويل طويلة الأجل. وهذا يوافق مضمون الفرضية الثالثة للبحث.

توفّر الإيداعات طويلة الأجل، وبشكلٍ حصري، مزايا ومنافع كثيرة ومهمّة جداً لجلّ الأطراف المعنية بها، بما في ذلك المودعين والمصارف والاقتصاد.

إن تطوير وتعزيز حجم الإيداعات طويلة الأجل هو أمرٌ أساسي للمصارف الإسلامية ومجتمعاتها الآن وغداً، ويتطلب هذا جهداً فورياً ومُنسقاً بين الأفراد (الأسر) والمصارف الإسلامية والسلطات العامة والمؤسسات المالية الأخرى، لاتخاذ إجراءات وتدابير تحقّق ذلك، كالتوعية والتعليم والتشجيع والحفز على ربط المدّخرات والإيداعات بالأصول ذات الأداء العالي المحتمل، واتخاذ إجراءات تدخّلية، والقيام بالإصلاحات المؤسسية الأساسية، والتوسّع قدر الإمكان في تأسيس المشاريع الاستثمارية... وهلمّ جرّاً! ممّا عرضناه في هذا الشّأن في محور المباحثة والمفاتيحة الأخير.

هذا، ولقد نعلم أن من تمام الفائدة وحسن الختام أن نذيل الخاتمة بتوصيات، فنقول أن ما ذكرنا آنفاً من حلول وسبل وتدابير هي في حدّ ذاتها توصيات يُراد بها الوصول إلى تحقيق وتجسيد الهدف النهائي للورقة البحثية. وما نرجوه من الجهات الوصية هو الاتجاه الجاد نحو:

- تفعيل وتنزيل وتطبيق الحلول والتدابير المقترحة جملةً إن كان ذلك ممكناً، وإلاّ فالواحدة والأخرى تدرّجاً حتى نصل إلى الأخذ بها كلّها.
- إيجاد البيئة القادرة على استيعاب تلك التدابير.

قائمة المراجع

1. عبد الرحمن يسرى أحمد. (1981). التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام، الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
2. عبد الرحمن يسرى أحمد. (2000). البنوك الإسلامية: الأسس وآليات العمل وضرورات التطور، ندوة حول "الصناعة المالية الإسلامية"، الإسكندرية، مصر.
3. لوقا إريكو وفرح بخش ميتر. (المجلد 13، 1999)، النظام المصرفي الإسلامي: قضايا مطروحة بشأن قواعد التنظيم الاحترازي والمراقبة، مجلّة الاقتصاد الإسلامي.
4. زيتوني عبد القادر. (2017). دور التصكيك الإسلامي في تفعيل الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية -دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية خلال الفترة 2003-2014-، أطروحة دكتوراه، تخصص نقود وبنوك. ورقلة الجزائر: جامعة ورقلة.
5. التقارير السنوية للمصارف الإسلامية محل الدراسة.
6. The Islamic Development Bank Group. (2018). 'The Role of Islamic Finance in Financing Long-term Investment', Global Report on Islamic Finance.
7. The Group of Thirty. (2013). 'Long-term Finance and Economic Growth', Report.
8. The World Bank. (2015/2016). 'Long-Term Finance', Global Financial Development Report.